

حكايكا

المخططات التنظيمية للبلديات تعرقل تنفيذ الطرق المركزية

السوياء - عبير صيموعة

أكد مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في السويداء شامل الدبيل إعداد الخطة التنظيمية لاستصدار مرسوم استملاك الأراضي اللازمة لتنفيذ معبري لاهفة والمتوتة. وأوضح الدبيل أن مجموع قيم الأعمال التي قام فرع المؤسسة بتنفيذها خلال العام الحالي وصلت إلى ٤٧٧,٨ مليون ليرة سورية كان أهمها عقد صيانة الأعمال الصناعية على طرق السويداء - القريا حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى ١٠٩٪ بقيمة ١١٧ مليون وعقد صيانة وتحسين المنحنيات الأفقية والشاقولية على طرق السويداء - صلخد، والمرحلة الثالثة بقيمة ١٩٩ مليوناً إضافة إلى صيانة وتوسيع طريق سليم - مردك - شهباء بقيمة ١٩٩ مليوناً وصلت نسبة التنفيذ إلى ١١٠٪ يضاف إليها صيانة طريق السويداء - المزرعة حيث بلغت قيمة العقد ١٠٣ ملايين بينما تجاوزت تكلفة التنفيذ ١١٠ ملايين ليرة مع وجود عقود صيانة وتوسيع أخرى يقوم الفرع على العمل عليها وتنفيذها.

وأوضح الدبيل أن أهم الصعوبات التي تؤثر تنفيذ بعض العقود تركزت بكثرة العوائق (المياه) - الكبرياء - خطوط الاتصالات المدنية (السكك الحديدية...) المعترضة لتنفيذ معظم العقود المبرمة وخاصة العقود التي تتضمن توسيع الطرق وتحسين المنحنيات الشاقولية والقانون ٢٦ لعام ٢٠٠٦ الخاص بتصنيف وحماية الطرق العامة إضافة لعدم إجراء التنسيق اللازم مع المؤسسة لتحديد توضع تلك الإشغالات وبما لا يعيق أي توسع مستقبلي أو تحسين لطرقها المركزية. إضافة إلى عدم وجود استملاك لكافة طرقاتنا المركزية عدا أوتستراد دمشق - السويداء كما أن الظروف الأمنية السائدة بالبلاد كان لها

انعكاساتها على صعوبة تأمين المواد الداخلة في الأعمال الطرقية وخاصة المواد المستقدمة من المحافظات المجاورة إضافة إلى التأخر في استحصال الموافقات الأمنية اللازمة للمباشرة في التنفيذ وزحف البلديات بالمخططات التنظيمية باتجاه الطرق. وأشار الدبيل إلى أنه جرى إدراج العديد من المشاريع ضمن الخطة الاستثمارية لفرع المؤسسة لعام ٢٠١٩ أهمها صيانة وتحسين مقطع من طريق دمشق - السويداء الجديد من بداية الحدود الإدارية لمحافظة السويداء في مواقع متفرقة إضافة إلى صيانة وتحسين مقطع من طريق السويداء - صلخد بمواقع متفرقة باعتبار منطقة مثل سد العين نقطة الصفر وصيانة وتحسين مقطع من طريق السويداء - ظهر الجبل - سالي أما في هندسة المرور فتركزت المشاريع بتقديم وتنفيذ دهان طرق على الطرق المركزية في المحافظة وهي القريا وطريق السويداء - ظهر الجبل - سالي - وطريق الكفر - صلخد إضافة إلى قيام الفرع بتنفيذ قبان جديد باتجاه السويداء وإصلاح القبان القديم باتجاه دمشق في مركز حزم لمراقبة حمولة السيارات الكبيرة للتأكد من الحمولات لضمان عدم تخريب الطرقات المنقذة.

ويين مدير الفرع أن المشروعات الجديدة التي جرى إدراجها ضمن خطة الفرع الاستثمارية إنشاء مبنى للفرع في الأرض المخصصة لذلك وعقدة المشفى الوطني في السويداء أما المشروعات التي تمت دراستها ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٩ فكانت دراسة تعريض جسر سليم على طريق دمشق - السويداء ودراسة تحويلية السويداء (وهي جزء من الطريق الدولي) لتخفيف ضغط حركة السيارات الكبيرة داخل المدينة بتحويل طريقها خارجها إضافة إلى دراسة الحل المروري لتقاطع الطريقين الفرعيين (شهباء - صلخد) (مردك - بركة) مع تحويلية مدينته شهباء على أوتستراد دمشق - السويداء إضافة إلى دراسة الحل المروري لفصل حركة الطرق المقاطعة مع حركة السير على أوتستراد دمشق - السويداء ضمن بلدة سليم.

«الشعب» يحيي ذكرى حرب تشرين التحريرية

صالح: مرسوم «الأوقاف» أحيل للجنة ولا يجوز نقاشه إلا بعد ورود تقريرها الكزبري: لا يجوز تحميل قرارات «المركزي» الخاطئة لأشخاص بسيطين

محمد منار حميجو

قال أمين سر مجلس الشعب رامي صالح: المرسوم الخاص في وزارة الأوقاف تمت إحالته إلى لجنة التربية والتعليم وبحق لأي عضو أن يشارك في اجتماعاتها لإبداء الرأي حوله. كلام صالح الذي ترأس الجلسة بدلاً من رئيس المجلس ونائبه في حالة نادرة جاء رداً على النائب نبيل صالح الذي حاول إثارة الموضوع تحت القبة من جديد حينما قال: هناك مئات طلبوا بإبصال صوتهم للمجلس لاعتراضهم على المواد الواردة في المرسوم.

وأضاف رئيس الجلسة: حينما يعرض المرسوم تحت القبة لك طرح ما تريد أو أنه يحق لك حضور اجتماعات لجنة التربية والتعليم، مؤكداً أن المجلس اتخذ الإجراءات الدستورية وما أزم به النظام الداخلي حول هذا الموضوع. كلامه لم يقنع النائب صالح الذي تابع حديثه أن الموضوع ساخن ويحتاج إلى توضيح من المجلس الأمر الذي دفع نائب آخر للاعتراض على كلامه بقوله: تحت القبة لا تناقش هذا الموضوع باعتبار أنه في اللجنة المختصة.

أيد رئيس الجلسة كلام النائب المعارض موجهاً كلامه لصالح بقوله: زميل نعتذر منك والنظام الداخلي واضح ولا يجوز أن نقاش فيه حالياً، وتلا المادة في النظام الداخلي والتي تنص لا يجوز التعليق على المرسوم التشريعي قبل ورود تقرير اللجنة المختصة. في ذلك.

ورد صالح على رئيس الجلسة مطالباً بجواب واضح يوصله للذين طلبوا منه إبصال صوتهم للمجلس فكان الجواب النظام الداخلي واضحاً ويحق لأي عضو الحضور في اللجنة وإبداء رأيه.

وأنه الجلسة أحال المجلس مشروع قانون خاص بإعفاء العمال المكتتبين على مشروع سكن العاملين في الدولة لدى المؤسسة العامة للإسكان مع احتساب مدة التأخير الناتجة من تأخيرهم في سداد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم شريطة تسديدهم هذه الأقساط مع غراماتها دفعة واحدة خلال فترة نفاذ هذا القانون.

إحياء تشرين

وخصص المجلس وقتاً مطولاً لإحياء ذكرى حرب تشرين التحريرية التي خاضها الجيش السوري ضد العدو الصهيوني في عام ١٩٧٣ والتي بجر من خلالها هذا الكيان الغاصب، فأكد النواب أن ذكرى هذا الانتصار امتدت إلى اليوم التي تستمر فيه بطولات القوات المسلحة التي تحارب الإرهاب وتضحي بأرواحها من أجل الوطن.

ورأى النواب أن انتصار تشرين على العدو الصهيوني أعاد للأمة هيبته ووقف بوجه المغتصبين وأسس للمرحلة الحاضرة التي تنجز فيها القوات المسلحة النصر تلو الآخر بقيادة الرئيس بشار الأسد للحفاظ على سيادة الدولة وتعزيز المؤسسات الدستورية وحماية قيم الجمهورية لتلبية طموحات الشعب السوري.



الكزبري: قرار مخالف للقانون

وجه النائب أحمد الكزبري انتقاداً للمصرف المركزي بخصوص القرار المتضمن مراجعة المصرف لن اشترى مبالغ تزيد عن ١٠ آلاف دولار في عام ٢٠١٢ وتقديم الوثائق التي تثبت كيفية استخدامها ومن تخلف على ذلك يدفع الفرق بالليرات السورية بين سعر القطع بتاريخ الشراء والسعر بتاريخ التسوية. ونص القرار بحسب الكزبري أنه يطلب من الأفراد والشركات الذين قاموا خلال الفترة الواقعة في ١٣ من الشهر الثالث من عام ٢٠١٢ والخامس عشر من الشهر العاشر من العام ذاته بشراء مبالغ تزيد عن ١٠ آلاف دولار لمراجعة المصرف المركزي لتقديم الوثائق التي تثبت كيفية استخدامها لهذه المبالغ خلال الفترة الممتدة من أول الشهر التاسع إلى ٣٠ من الشهر القادم وأنه من تخلف عن ذلك عليه أن يدفع الفرق بالليرات السورية بين سعر القطع بتاريخ الشراء والسعر بتاريخ التسوية.

واعتبر الكزبري أن هذا القرار يوجد فيه إجحاف كبير، مشدداً على ضرورة إعلام الحكومة بهذا الموضوع الخطير والغائه باعتباره أنه غير قانوني ولا يجوز تحميل الأشخاص الخاطئة للقرارات المكتتبين على مشروع سكن العاملين في الدولة لدى «الإسكان»

مشروع قانون يعفي العمال المكتتبين على مشروع سكن العاملين في الدولة لدى «الإسكان»

كبير، مشدداً على ضرورة إعلام الحكومة بهذا الموضوع الخطير والغائه باعتباره أنه غير قانوني ولا يجوز تحميل الأشخاص الخاطئة للقرارات المكتتبين على مشروع سكن العاملين في الدولة لدى «الإسكان»

وذكر الكزبري بعض القصص التي نقلت له عبر شبوه عين للتأكيد على كلامه. وأكد الكزبري أن أصحاب المؤسسات الصرافة هم الذين اشتروا هذه المبالغ على الهويات المبالغ لم يأخذها أصحاب الهويات ومن هذا المنطلق كيف يبرؤون ذمتهم بناء على القرار المشار إليه؟

تراجع تنفيذ خطة الزراعة الشتوية في الغاب

حماة - محمد أحمد خبازي

بين المدير العام لهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف لـ«الوطن» أن أبرز العوامل المسببة لانخفاض تنفيذ الخطة الشتوية في المنطقة التكاليف العالية لمستلزمات الإنتاج، وعدم توافر مياه الري، ورغبة معظم الفلاحين في زراعة محاصيل طبية وعطرية وعلفية بدلاً من زراعة القمح والشوندر السكري، لكونها لا تحتاج إلى كلفة عالية، ولا إلى أسمدة، إضافة إلى أن دورة حياتها قصيرة، ويمكن زراعة محاصيل تكثيفية بشكل مبكر بعد حصادها.

وأوضح وسوف أن من العوامل الأخرى لتراجع الزراعة الشتوية في الغاب، وجود مساحات كبيرة خارج المناطق الآمنة وبالطبع لا تطبق فيها الخطة الزراعية، وعدم استقرار الأمان في قرام ما أدى إلى ترك أراضيها الزراعية بوراً، ويضاف إلى ذلك تعرض الكثير من الآبار الارتوازية للتخريب والسرقة، ما سبب انخفاضاً في المساحات المزروعة، وارتفاع أسعار المحروقات وقلة اليد العاملة وارتفاع أجورها وأجور الفلاحين بحجة العرض والطلب.

وبين وسوف أن المساحة القابلة لزراعة المحاصيل الشتوية تبلغ مساحتها ٧٦٢٩٨ هكتاراً على حين المنقذة كانت ٧٥٢١٩ هكتاراً، منها لزراعة القمح ٦٠١٣٤ هكتاراً لكن الذي نفذ منها هو ٩٣١١ هكتاراً، وقد تم تسويق ٩٥٢٠٠ طن من مراكز الحبوب.

وبالنسبة لمصالح الشوندر السكري فيقول وسوف: المساحة المقررة ٥٢٥ هكتاراً على حين المنقذة كانت ١٤٢ والكمية الموردة إلى شركة سكر تل سلح ٣٦٣٦ طن، والسبب في تدني الخطة التكاليف العالية وعدم تغطية التسعيرة المقررة لها، إضافة إلى خروج مساحات واسعة من الخدمة لكونها تحت سيطرة الإرهابيين. وأما البطاطا الربيعية فمساحتها المقررة ٢٤٠٠ هكتاراً والمنقذة ١٤٩٦ هكتاراً، والسبب في تدني خطة زراعتها هو ارتفاع التكاليف وسعرها المنخفض خلال موسم قهها وانتشار الأمراض الفطرية والأفات المرضية. وتتمنى عدد من رؤساء الروابط والجمعيات الفلاحية في الغاب من الحكومة إعادة النظر بسياسات الزراعة والإسراع التي تضعها للمحاصيل الاستراتيجية وغيرها، كي يتمكن الفلاحون من موازنة العمل الزراعي من دون أي خسائر، وتحقيق الأمن الغذائي.

خضر لـ«الوطن»: العملية استغرقت ٣ ساعات لسيدة في الـ٤٨. وإجراؤها أقل خطورة

فريق طبي بمستشفى جراحة القلب يجري أول عملية لتبديل الصمام التاجي تنظيرياً من دون فتح الصدر

فادي بك الشريف

تمكن فريق طبي وطني في مستشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق من إجراء عملية ناجحة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى البلاد، وذلك بأن تم تبديل «صمام تاجي» عن طريق التنظير دون إجراء أي فتح للصدر، وإنما عن طريق شق جاني، مع تجنب التدخل في الجراحة وفتح الصدر كما يحدث في الكثير من العمليات. وفي لقاء خص به صحيفة «الوطن»، بين مدير عام مستشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق حسام خضر أن الكوادر الوطنية أثبتت تميزاً كبيراً رغم ظروف الأزمة في إجراء العمليات النوعية، وإثبات كفاءتها وقدرتها وتميزها الطبي.

وأوضح خضر أن العملية استغرقت ٣ ساعات لسيدة في عمرة الـ٤٨ عاماً، موضحاً أن العملية أجريت بالتنظير دون إجراء جراحة، مؤكداً أن نسبة الخطورة أقل في مثل هذا النوع من العمليات التي تتطلب الدقة والخبرة الكافية والإمكانات لإجرائها، منوهاً أن المريضة حالياً تحت المراقبة ليصار إلى تخريجها بعد عدة أيام.

وتتميزها الطبي. وأضاف خضر أن العملية استغرقت ٣ ساعات لسيدة في عمرة الـ٤٨ عاماً، موضحاً أن العملية أجريت بالتنظير دون إجراء جراحة، مؤكداً أن نسبة الخطورة أقل في مثل هذا النوع من العمليات التي تتطلب الدقة والخبرة الكافية والإمكانات لإجرائها، منوهاً أن المريضة حالياً تحت المراقبة ليصار إلى تخريجها بعد عدة أيام.

وفي السياق بين الخضر أنه تم إجراء ١٥٠٠ عملية جراحة قلب مفتوح منذ بداية العام وحتى تاريخه بما فيها العمليات التي تجريها مستشفى جراحة القلب للأطفال، موضحاً أن عدد العمليات شهرياً للكبار يقدر بنحو ١٥٠ عملية، علماً أن عدد العمليات يومياً يتجاوز الـ٥ عمليات. وأكد خضر أن عدد العمليات ازداد هذا العام بمعدل ٢٠ بالمائة عن ٢٠١٧، مضيفاً إن المستشفى يجري عمليات جراحة القلب مجاناً للمرضى في القسم العمومي، كما



إجراء ١٥٠٠ عملية قلب مفتوح منذ بداية العام و٢٠ بالمائة معدل الزيادة خلال عام

جهاز طبقي محوري في الخدمة بتكلفة مليار ليرة وكهربائية القلب، قريباً

هناك قسم ماجور في القسم التخصصي، ناهيك عن إجراء المستشفى لعمليات القطرة القلبية التشخيصية، وتوكيب الشبكات المعدنية والدوائية، وتوسيع الشرايين، وتريكويب البطاريات الدائمة. وأشار مدير عام المستشفى إلى وضع جهاز كهربائية القلب في الخدمة قريباً بكلفة ٢٠٠ مليون وذلك لمعالجة تسرعات القلب، وخاصة أن الجهاز يوفر مبالغ كبيرة على المرضى ممن كانوا يضطرون إلى المعالجة في خارج القطر، مؤكداً أن الأمر يتطلب تجهيز الغرف بشكل كامل. كما لفت خضر إلى تأمين جهاز طبقي محوري بكلفة مليار ليرة سورية، علماً أن الجهاز أصبح في الخدمة، مؤكداً قطع مراحل كبيرة في مشروع تأهيل وتجهيز الطابق الثاني للمشفى لضم ٢٥ غرف عمليات و٢٥ سرير عناية على أن يكون في الخدمة قريباً ضمن خطة عمل المشفى المتابعة لإنجاز المشروعات ودراسة تطوير وتوسعة المشفى.

مرض الرجفان الأذيني»، وتعتبر هذه العملية هي الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط كونها بالغة الدقة نظراً لحساسية القلب الشديدة، ولإسليما أن المشافي الجامعية تضم اختصاصيين ومرمضين على مستوى جيد لإنجاز مهامهم على أكمل وجه، في ظل الدعم الكبير المقدم لهم من التعليم العالي لتابعة جميع الحالات المرضية على مدار الساعة.

وفي السياق بين الخضر أنه تم إجراء ١٥٠٠ عملية جراحة قلب مفتوح منذ بداية العام وحتى تاريخه بما فيها العمليات التي تجريها مستشفى جراحة القلب للأطفال، موضحاً أن عدد العمليات شهرياً للكبار يقدر بنحو ١٥٠ عملية، علماً أن عدد العمليات يومياً يتجاوز الـ٥ عمليات. وأكد خضر أن عدد العمليات ازداد هذا العام بمعدل ٢٠ بالمائة عن ٢٠١٧، مضيفاً إن المستشفى يجري عمليات جراحة القلب مجاناً للمرضى في القسم العمومي، كما

خويلد لـ«الوطن»: شركات القطاع العام تؤهل الأعمال الصناعية بالتوازي مع الطرق

٢,٢ مليارات ليرة سورية تكلف إعادة تأهيل الطرق في ريف حلب

محمود الصالح

الرقعة وتحويله حلب الجنوبية وطريق حلب تل الضمان وأجزاء من طريق حلب الباب الجديد والقديم. وبين خويلد أنه تم إنجاز الصيانة للمرحلة الأولى لطريق حلب الرقة ابتداء من جسر عقدة المطار وحتى جسر كوبرس بطول ٢٧ كم من خلال عقد مع الشركة العامة للطرق والجسور بقيمة ٤٥ مليون ليرة سورية وانتهت الأعمال في هذه المرحلة. وكذلك المرحلة الثانية من كوبرس وحتى مدينة مسكنة بطول ٦٢ كم بكلفة ٢٣٦ مليون ليرة سورية ونفذت هذه المرحلة من قبل مؤسسة الإنشاءات العسكرية.

وأشار خويلد إلى أنه تم إجراء الصيانة للمرحلة

الثالثة من مسكنة حتى منطقة شعيب الذكر في محافظة الرقة ويجري تنفيذ الصيانة من قبل الإسكان العسكري بكلفة تصل إلى ٤٠٠ مليون لإنجاز العبارات المدمرة وقد وصلت نسبة الإنجاز إلى ٦٠ بالمائة وهناك عقد آخر لنفس المنطقة لصيانة الطرق بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية. وأضاف خويلد أن هناك أعمالاً صناعية نوعية على هذه الطرق ومنها جسور قنوات المياه التي تروى محافظة حلب، حيث تمت دراسة إعادة تأهيل جسرين لقناة الري المقاطعة مع أوتستراد حلب الرقة من قبل الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، كما تم إبرام

عقد مع الشركة العامة للطرق والجسور بقيمة ٣٢٥ مليون ليرة لإعادة تأهيل الجسرين وأعطى أمر المباشرة في آب الماضي، وتمت دراسة إعادة تأهيل جسري الدوربية وكوبرس وأبرم عقد للصيانة مع الشركة العامة للطرق والجسور بحلب لإعادة تأهيل مدين الجسرين بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية، وكذلك إعادة تأهيل جسر دير حافر بقيمة ١٢٩ مليون ليرة. أما بالنسبة لتحويل حلب الجنوبية والتي يصل طولها إلى ١٧,٥ كم بين خويلد أنه تم الكشف على الجزء الثاني منها من الراموسة إلى جسر المطار وتقييم الوضع وتم إبرام عقد لدراسة إعادة تأهيل جسر سدحوب بقيمة ٤٢٧ مليون ليرة

سورية وجسر عسان بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية وانتهت الأعمال في هذه الأقسام وكذلك أجريت الدراسة لتأهيل سبعة جسور على تحويله حلب الجنوبية هي جسور الراموسة الأولى والثاني وقويق والاسمنت والعقدة العاشر وسكة القطر وعقدة المطار وبلغت نسبة التنفيذ من قبل الإسكان العسكري ٥٠ بالمائة وكلفة تجاوزت ٣٠٠ مليون ليرة سورية. أما طريق تل الضمان فقد تم البدء به ابتداء من محطة المعالجة وحتى مرفق الحاضر عطين بقيمة ٢٧٥ مليون وبلغت نسبة الإنجاز ٢٥ بالمائة، هذا بالنسبة للجزء الأول في تل الضمان أما الجزء الثاني فتبلغ كلفة إعادة تأهيله ٣٧٠

مليون ليرة سورية. وبين خويلد أن القسم الرابع من هذه المشروعات هي محور حلب الباب القديم بطول ٢٢ كم بكلفة ١٧٥ مليون ليرة سورية وانتهت الأعمال تقريبا في هذا الطريق، وبالنسبة الجديد أيضا بطول ٢٢ كم فقد تم ترميم إعادة تأهيله للشركة العامة للطرق القسم الرابع من هذه المشروعات هي محور حلب الباب القديم بطول ٢٢ كم وكلفة ١٧٥ مليون ليرة سورية محطة المعالجة وحتى مرفق الحاضر عطين بقيمة ٢٧٥ مليون وبلغت نسبة الإنجاز ٢٥ بالمائة، هذا بالنسبة للجزء الأول في تل الضمان فقد تم ترميم إعادة تأهيله للشركة العامة للطرق والجسور بكلفة ٤٢٠ مليون ليرة سورية.